



فتحي الشرنابي

fathi9595@gmail.com

عدة أسابيع، ولاتزال هناك معلومات رسمية بأن هناك قرارات أخرى سيتم الإعلان عنها في الأيام القادمة لمعالجة قضايا المظالم الجنوبيه. المهتم أنه من الجميل والمفرح أن يكون هناك قول يتبعه الفعل، وأن تكون هناك إرادة سياسية لإعلاء صوت الدولة من جديد، خصوصاً بعد أن ترك الشعب لوحده، ووجدت كثير من النزعات السلبية طريقها إلى واقع الحياة، وأصبحت كثير من الجماعات على استعداد لحمل السلاح وسفك الدماء، أو لإشعال نار الفتنة والكراهية.

وجميل أيضاً أن تعي الدولة ذاتها وما يدور حولها في الوقت الذي وعى الشعب وجميع الأطراف المتنازعة حاجتهم لوجود الدولة، وحمية أن تكون الدولة هي سيدة الموقف وصاحبة الكلمة المسموعة لدى الجميع، فالقبيلة اليوم تبحث عن الدولة، والأحزاب تبحث عن الدولة، وأصحاب المظلوميات يبحثون عن الدولة، وعامة الشعب بحث أصواتهم في السنوات الأخيرة وهم يبحثون عن الدولة. ونحن نقول: إن على الدولة اليوم أن تواصل خطواتها لإعادة تموضعها في واقع الناس ومواقفهم الخلفية، بما يضمن استعادة هيبتها وكبحها جماع أي طرف لا يزال مصراً على تهيمشها وإقصائها، فلا مستقبل كما ينبغي إلا بالوجود الفعلي للدولة.. لا بد أن تكون أمام دولة قوية تستطيع إدارة تكوينها الاتحادي الجديد بنجاح.



عبدالرحمن مراد

تبدأ من مدخلاته الأساسية وهي الحوار، والوصول إلى الحوار لا يبدأ إلا من مدخلاته الأساسية وهي التعايش والقبول بالأخر واحترام خياراته وقناعاته ولا سبيل إلى الاستقرار إلا بالصياغة عقد اجتماعي قائم على التوافق وتكفل مضامينه حق المواطنة والمشاركة وصناعة المستقبل وتنضع الأسس والشوايط التي تمكن المجتمع من الانتقال والنهوض، وتحد من مخاطر الفساد وبيئته وبحيث يكون تعبيرا عن ذات حضارية تتجذر في عمق التاريخ لا تعبيرا شكليا وافدا من خارج ذلك النسق الثقافي لهذا المجتمع. وفي ظني أن الاستعراق في الآخر والنوق به إلى درجة اليقين المطلق دوران في مناهات العقدة البيئية، والعقدة البيئية تيهل ن بعضي الآل إلى فراغ.

فالذين يبحثون عن الاستبدال من خلال التذكير بالقوة والوجود والفاعلية وبإمكانية النار والانتقام ومن خلال إضعاف منظومة الحزام الأمني وتبديد القوة في جهات قتالية شتى إنما يحاولون العيث بعينه ولا يحصلون مشروعا نهضويا وغايتها الوصول إلى السلطة.. ونرى أن الانتقال قضية وطنية توافقية لن تأتي من الخارج ولكنها وليدة الحالة الوطنية وتجلياتها وهي قضية وطنية صرفة لا معنى للمعالة فيها أو لالارتها، إن لها متنا بزني لا بد لنا من إحتزاز عقباتها النفسية والثقافية والسياسية.. واليمن تنتظر منا أن نضع ألفا حضاريا لا تكوفاً واجتراراً لعثرات التاريخ المختلفة والمتعددة.



محمد محمد إبراهيم

mbrahim73477818@gmail.com

موحد اليمنيين.. "كأن روحي مقبلة على عيد"

صباح - ما يقرب الـ(5) كيلو مترات مشياً على الأقدام في الجبال الوعرة، ومثله زميله علي زيد علي صالح.. وكان أمامي الشخصية العسكرية والاجتماعية النشيطة المقدم منصور عبده حسن الجرايدي، وكثر من أبناء المنطقة (تروبين غرب-موزا اجتماعية- عساکر) ..

كنا في نقاش جدي حول كثير من تفاصيل المشكلات والواقع المجتمعي، وبالكان نسمع بعضنا في المجلس المكتظ بالبشر والسياسة بمعناها الفرعية الجدي.. ولكن تناوبات هذه الغفاسات الرمادية وجهتنا إيجابياً باتجاه أهدب وحضوره الوطني والوجداني والعاطفي والصوفي، وكثرت أن أتحدث لن حولي بالشائعة، لكن سرعان ما صدني الرفض القطعي للتصديق بالشائعة، كون موت أيوب -في نظري- يعني زلزال الجماهير اليمنية، ويعني ابتداء حياته الحقيقية (لكن موت المجيد الفذ يبدأ وولادة من صياها ترضع الحُفْبُ).. ولذا استموت الأجيال وحيها أيوب موحد لها، كما وُحد اليمنيين في ربيع الصراع السياسي، حين اختلفوا في كل شيء حد الكفر والجحود والقبول بالأخر، وظل أيوب "ترجمان الفضول" صادحا في جماهير كل الفرقاء:

(وهيذاك العام الغالي/ وهل يغلي عنك دم يصون شموخك الغالي/ وفجر حاك قلمّ

عشقنا من طفولتنا/ ووجهك حين تشق من بولد عيدنا.. وانت ليس سواك/ بعد الله من بعيد) ومع العودة من القرية كان أيوب نبض الرحلة إلى صنعاء، لتعزف آثاره ارتعاش الفرح والأمل والتفائل لليمنيين بتجاوز أعباء وثقافة حل القضية الجنوبية، وتروى أحيائه في دمي وروود هواجسي، مُجذبة حبالم يزل يزهق قصائد وعناقيدهم من الرجوي:

(من المقاري شاشعُ التغاريد / وشخّ معان وارفغ الزغاريد / كأن روحي مقبلة على عيد) ..

طلبت يا أيوب حيا مُعافي، وطلبت يا أيوب إذا اختار ربّ الخمال لك الرحيل، لتفتقن لحضورك ألف باب على المكاة السامية في الوجد اليمني.. لقد حملت رسالة وحدوية مكاناً وإنساناً، فاتصرت للغناء من عبث الريبغ السياسي خارج أسوار القيم النبيلة، وجعلته بلسما يرم الغفوس حين تصف سنة الخلاف بالمواقف الصادقة.. وأنت شائعة موتك واليمنيون يصومون على تماس الوجود السياسي.. لنتأكد أن الأمل لم يزل يحودنا إلى مستقبل أجمل.. ورحم الله "الفضول" عبدالله عبدالوهاب نعمان، توأم روحك، ومذيت الفن العاطفي الطاهر، وذروة سنام القصيدية الوطنية..

إذا ما وُجدت الجهود المخلصة أن يقود الدولة إلى استعادة هيبتها وهيمنتها على الواقع بحيث تصبح كالشمس حين تدور حولها الأفلاك في مسارات محددة.. وللحقيقة فإننا اليوم نشهد نشاطاً مكثفاً بدأنا نشتم منه رائحة الدولة.. هناك جهود وخطوات فاعلة تسعى اليوم لتذكير كل القوى المتنافسة أو المتصارعة بأن هناك دولة لا مناص من إحيائها وسماخ صوتها؛ لأن عودتها إلى الواجهة ستحقق مخرجا للجميع، ولحل لمشكلاتنا كلها إلا بعودة الدولة وهيمنتها وهيبتها. معلوم أن الدولة تعني وجود مؤسسات حقيقية، لئن أكل إن السعي الدؤوب لحل المشكلات من خلال لجان رئاسية تعمل بجد وإخلاص وبإشراف مباشر من رئيس الجمهورية يعد خطوة مهمة على طريق عودة الدولة للإسماخ بزمام الأمور وفرض الحلول وقول الكلمة الفاصلة التي تراعي مصلحة الشعب .. هناك لجان رئاسية في الجوف وفي حجة وفي صعدة تعمل على إيقاف إطلاق النار هناك، واستلام المواقع القتالية من الأطراف المتنازعة لتحل فيها قوات حكومية، وستظل هذه اللجان تراقب من سيرחק الاتفاق لتتخذ الدولة منه موقفاً جيداً .. وفي حضرموت لجنة رئاسية تستعمل بجدية وبرعاية مباشرة من رئيس الجمهورية لتنفيذ المطالب القضاية العادلة لأبناء حضرموت، وعلى السبيل نفسه لا تزال لجنتنا معالجة قضايا الأراضي والمبعدين قسراً في أداء مهامها وتتخذ القرارات التي وجدت طريقها إلى التنفيذ بقرارات جمهورية صدرت قبل

هناك جملة مؤثرات تضافرت في القضاء على هيبة الدولة في السنوات الأخيرة، لاسيما العامين المنصرمين .. من هذه المؤثرات - وليس كلها - ما كان ضرورياً لمرور المرحلة الانتقالية بسلاسا وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني، فقد كان قلب (الدولة) في كثير من الأحيان يبدو واسعاً أمام كثير من مظاهر الاستفزاز التي تستثمر الوضع لتفنيذ مخططات تهدف إلى إدخال الوطن في فوضى وأفلات يصعب معها العودة، لكن الدولة في هذا التصير دفعت الثمن من هيبتها وهيمنتها على الجميع، حتى تجرا عليها كل طامع ومارق وحاقد وسخيف .. وأخذوا يسومون مصالحها ومؤسساتها والقوانين والأنظمة التي تراعاها سوء العذاب.

ووجدنا كيف أن الدولة حين تنقذ هيبتها وهيمنتها تحاول الحرب أن تغل برأسها، وتكثر الأطراف التي ترغب في إشعالها أو تغذيتها؛ لأن الدولة حينئذ تفقد القدرة على الإقناع، وتضيق من يدها الأوراق التي يمكن أن تضغط بها، وبالتالي تخرج الأمور عن سيطرتها وتصبح هي نفسها مستضعفة من جملة من تستضعفهم القوى غير المتعاضدة مع فكرة الدولة، وإن اضطرت إلى التعامل معها بوصفها أمراً واقعاً.

لكن من الطبيعي أن يظل إحساس الدولة بنفسها مستمرّاً، ويعبها بالوظيفة التي ينبغي أن تقوم بها والمكانة التي ينبغي تثنائها، ووجود هذا الوعي من شأنه وتاريخية للقيام بدورها في هذا الظرف الدقيق، واضعين نصب أعينهم المصلحة العليا للوطن..

ومرة أخرى يجدد مجلس وزرائنا التأكيد على أنه سيواصل أداء مهامه وواجباته المناطة بها بنفس الروح والعمل كفريق واحد متماسك، لخدمة المواطنين، والحفاظ على الوطن واستقراره وأمنه، حتى لا تضيق الفرصة التاريخية التي توافرت لليمن في تغليب الحكمة واختيار الحوار كنهج للتغيير والشامل والمنشود..

وكما ورد في الخبر يبدو جلياً أن الزلماة الذين حرروه أرادوا الرد على ما وصفوها بحملة التشويش والإفزازات والتشويه والتضليل التي تمارس على حكومة الوفاق الوطني من قبل بعض الوسائل الإعلامية ..

وهي الحملة التي جاء في الخبر أنها لا تستهدف الحكومة فحسب، وإنما تحمل في ثناياها أهدافاً غير معلنة تنسعى - حسب منصوص الخبر إياه - إلى إعادة الوطن ليس إلى ما قبل 2011م وإنما أيضاً وكما تشير الوقائع إلى ما قبل 1994م، فضلاً عما تحمله من مرام لإشاعة الفوضى والحاق الأضرار الفادحة بالوطن والمواطنين وإقلاق السكينة العامة للمجتمع..

وفي فقرات تالية من الخبر لا حقلنا أن مجلس الوزراء دعا جميع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمتقنين والإعلاميين وأبناء الشعب اليمني الأبي إلى الوقوف صفاً واحداً ضد كل التحديات والمخاطر التي تحدق بالوطن في هذه الظروف الدقيقة ..

وفيما بعد يطعننا الخبر بأن رئيس الوزراء أكد خلال الاجتماع تحييه بأي شكوى ضد أي عضو من أعضاء الحكومة أو ضد شخصياً.. مبيناً أنه سيتم إحالة أي شكوى إلى التحقيق شريطة أن تتضمن هذه الشكوى الأدلة والوثائق التي تثبت ممارسة أي وزير أو حتى شخص رئيس الوزراء للفساد.

بعد ذلك ينقلنا الخبر إلى ما دُعي عقب بالفعل في الاطلاع عليه، رغم أن صياغة الفقرة محيرة بعض الشيء ..

إننا كيف يناقش مجلس الوزراء مشروع خطة الأداء الحكومي لعام 2014م، بناء على المذكرة المقدمة من أمين عام مجلس الوزراء بهذا الشأن.. ثم يكلف أمين عام المجلس بإعداد مشروع هذه الخطة وفقاً لعدد من الاتجاهات والمتمثلة في السياسات العامة الرئيسية !!!

هل ناقش مجلس الوزراء مشروع الخطة بالفعل أم أنه اطلع على مقترح مشروع الخطة.. وإذا كان العام 2014م قد بدأ بالفعل، فكان المفروض أن تكون خطة الأداء الحكومي قد أعدت وأقرت بالتزامن مع مشروع الوزارة العامة للعام الجديد.

من المؤكد أن هناك خللاً في أسلوب صياغة خبر الاجتماع الأسبوعي الأخير لمجلس وزرائنا المقرر ..

ومن المؤكد أيضاً أن خبر الكلام .. وليس إلى تحويل هذا الخبر إلى عبء على المستمعين والمشاهدين وقراء الصحف الرسمية، وربما إلى مجرد هدرة لا تغني ولا تسمن من جوع.

اليزنيون الجدد

طموحات السواد الأعظم من الجماهير بمختلف الطوائف والمذاهب والمشارب التي تنتمي إليها، وهو أي الانتقال بمثابة صعود تراتبي من مرتبة إلى أخرى تكون أفضل منها وأكثر استيعاباً لمتطلبات المرحلة، ويبدو أن بعض القوى الوطنية التقليدية تعمل جاهدة على حالة الاستبدال الذي هو هدم القائم والوقوف عند ذات المرتبة والقيمة نستبين ذلك من خلال حالة الصراع الذي تشهده الساحة الوطنية وهو صراع يمتد في العمق التاريخي وله عوامله النفسية والاجتماعية والسياسية وهدفه تستيت القوة وإضعافها وخلق حالة واقعية من حالات الاستعراق في سياسة الأزمان ومبررات الصراع بين الأصوليات المعادية يقول جاردوي: "إن الأصوليات كل الأصوليات أكانت تتقو رقاطية أم ستالينية مسيحية، يهودية أم إسلامية تستحل اليوم الخطر الأكبر على المستقبل فاتصاراتها في عصر لم يعد لنا فيه الخيار إلا بين" الدمار المتبادل والأضمون "والحوار" يمكنها أن تحبس كل المجتمعات في مذاهب متعصبة مغلقة على نفسها وبالتالي متجهة نحو المصادمة".

ويقول البردوني: "إن الأزمان في بلدنا بلغت حد التآله لانعدام المحاولات أمامها وقد تدهت على الانتعاش والامتداد في فراغ من الإنسان وفكر الإنسان.

ويقول في مكان آخر:

مدى مساهمة الجامعة في إصلاح القضاء

للقضاة، وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية.

كما يجب توسيع صلاحيات مجلس القضاء الأعلى بشكل يسمح له

بالاهتمام ومراقبة كل ما يتعلق

بالقاضي، بدءاً من قبوله في المعهد

العالي للقضاة إلى حين تقاعده

سرورا بتكوينه وتعيينه وترقيته

وانتقاله، وهذا يقتضي تخصيص

ميزانية خاصة به وإعطائه جميع

السلط والإمكانات المالية والمعنوية

لتسهيل مأموريته وتفرغ أعضائه،

فالإشراف الكلي على القاضي يجب

أن يختص به المجلس المذكور، كما

أن دوره يجب أن ينصب كذلك على

حسن سير العدالة وهذا يقتضي أخذ

رأيه واعتماده في القوانين المطبقة

بصفة عامة.

متخصصة والاعتماد على تكوين قانوني واقتصادي، والحس على ضرورة التأهيل قبل الالتحاق بالمعهد العالي للقضاة، والانفتاح على القانونيين المغارن.

هذا إضافة إلى مواكبة الواقع

الاقتصادي الجديد كضرورة إدخال

وتدريس بعض المواد في كلية الشريعة

والقانون وكليات الحقوق اليمنية

والمعهد العالي للقضاة كندريس مادة

قانون البنوك وذلك لتكوين قضاة

متخصصين في القضايا البنكية والتي

من شأنها أن تعمل على النهوض

بمستوى النظام المصرفي اليمني

والتعريف به، دون أن ننسى ضرورة

تنظيم ونشر البحوث والدراسات

والتقارير التي تهتم بالقضاة.

ومن بين الأليات التي يمكن أن

تعتمدها الجامعة للمساهمة في

المحامى / معين علي الصباري

Maeen81ali@gmail.com

لا شك أن القضاء يساهم في تكريس دولة الحق والقانون فهو الضامن الأول والأساسي لحقوق الأفراد وموآة للديمقراطية وأداة للنهوض بالبناء والتجديد، فالجامعة يجب أن تكون من الوسائل التي تساهم في إصلاح القضاء في اليمن بشكل فعال.

إضافة إلى ضرورة مواكبة وملاءمة التكوين الجامعي لمتطلبات إصلاح القضاء في ظل تحديات عولمة القانون والاقتصاد وأن يكون للجامعة وسائل مساهمة في إصلاح القضاء.

على أن تكون تلك الملاءمة إشراك الجامعة في إصلاح القوانين، وبالرغم من مشروع قانون تعديلات السلطة القضائية، والتي اعتبرت خطوة جد هامة بالنهوض بصلااح القضاء



خالد الصعفاني

khalidjet@gmail.com

خير، وهذا أقل وطأة من ما يجري في سوريا على سبيل المثال .. العام الأخير أضاف على جملة أحلامنا وأماننا بندا جديدا هو مطلب الأمن والأمان والاستقرار في الدائرة الأكبر.. أما سابق القائمة الطويلة فيتصدرها كما نعلم جميعا ارتفاع مستوى الخدمات الطبية والتعليمية ، وتوفر الغذاء وتحسن حال القضاء ، وزيادة الوعي المجتمعي

القانوني والجمعي نحو هذا البلد الكريم ، وحضور هيئة القانون وروح النظام ، وتمكن حماة الوطن

اليمني للتزيد ..كلام خمسة نجوم شهدت عليه جدران الكومبيك وهذاليز الطريق بينه وبين مقار

سكن المؤتمرين الـ565 من كل أصقاع البلاد ..

وما يجعلنا نرضى بالعام الفائت رغم أنه حمل لنا أحداثا دامية كان الهجوم على مجمع وزارة

الدفاع أكثر كارثية من غيره وكان ضرب صالة عوس وخيمة عزاء أسوأ ما يمكن تصوره .. ما يجعلنا

تقبل ذلك على مضض إيماناً بان ما يصيبنا كله

السلاح .. وأنه لا بد من إخضاع القوى التقليدية



ناجي عبدالله الحرازى

حكوماتنا الرشيدة وخبر الاجتماع الأسبوعي

مرة أخرى تطالعنا الأنباء بخبر اجتماع مجلس وزرائنا الحالي الأسبوعي الذي اعتدنا على أن يبدأ بكلام إنشائي مكرر لا يبدو أننا بحاجة للاستماع إليه أو قراءته في هذا الوقت، بقدر حاجتنا للتعرض على أشياء ملموسة واقعية نتقلنا

من واقتنا المولم إلى حال أفضل ..

خير الاجتماع الأخير بدأ مرة أخرى بديباجة تطلعنا أن مجلس وزرائنا وقف أمام التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي تواجهها اليمن في المرحلة

الراهنة.

ولمرة الألف يتحفنا الخبر الرسمي الذي حرره زملاء أعزاء لا يمكننا التشكيك

في قدراتهم المهنية، بأن مجلس الوزراء وقف أمام ما أنجزته وحقته هذه

الحكومة – حكومة الوفاق الوطني - منذ تشكيلها من نجاحات ملحوظة

وكما وقف أمام الصعوبات التي تواجه أداء الحكومة وسبيل تجاوزها .. ووقف

أيضا أمام الدور المصوب على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل

ومرة أخرى ينقل لنا الخبر الرسمي الروتيني الملل أن مجلس وزرائنا المقرر

أكد على أهمية العمل الجماعي والمسؤولية التضامنية التي سادت أداء حكومة

الوفاق الوطني منذ تشكيلها وحتى اللحظة، وما تحلى به رئيسها وأعضاؤها

بمختلف انتماءاتهم وأطرافهم السياسية والحزبية، من مسئولية وطنية

وتاريخية للقيام بدورها في هذا الظرف الدقيق، واضعين نصب أعينهم المصلحة

العليا للوطن..

ومرة أخرى يجدد مجلس وزرائنا التأكيد على أنه سيواصل أداء مهامه وواجباته المناطة بها بنفس الروح والعمل كفريق واحد متماسك، لخدمة

المواطنين، والحفاظ على الوطن واستقراره وأمنه، حتى لا تضيق الفرصة

التاريخية التي توافرت لليمن في تغليب الحكمة واختيار الحوار كنهج للتغيير

والمنشود..

وكما ورد في الخبر يبدو جلياً أن الزلماة الذين حرروه أرادوا الرد على ما وصفوها بحملة التشويش والإفزازات والتشويه والتضليل التي تمارس على حكومة الوفاق الوطني من قبل بعض الوسائل الإعلامية ..

وهي الحملة التي جاء في الخبر أنها لا تستهدف الحكومة فحسب، وإنما تحمل

في ثناياها أهدافاً غير معلنة تنسعى - حسب منصوص الخبر إياه - إلى إعادة

الوطن ليس إلى ما قبل 2011م وإنما أيضاً وكما تشير الوقائع إلى ما قبل 1994م، فضلاً عما تحمله من مرام لإشاعة الفوضى والحاق الأضرار الفادحة بالوطن والمواطنين وإقلاق السكينة العامة للمجتمع..

وفي فقرات تالية من الخبر لا حقلنا أن مجلس الوزراء دعا جميع القوى والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمتقنين والإعلاميين وأبناء

الشعب اليمني الأبي إلى الوقوف صفاً واحداً ضد كل التحديات والمخاطر التي تحدق بالوطن في هذه الظروف الدقيقة ..

وفيما بعد يطعننا الخبر بأن رئيس الوزراء أكد خلال الاجتماع تحييه بأي شكوى ضد أي عضو من أعضاء الحكومة أو ضد شخصياً.. مبيناً أنه سيتم

إحالة أي شكوى إلى التحقيق شريطة أن تتضمن هذه الشكوى الأدلة والوثائق التي تثبت ممارسة أي وزير أو حتى شخص رئيس الوزراء للفساد.

بعد ذلك ينقلنا الخبر إلى ما دُعي عقب بالفعل في الاطلاع عليه، رغم أن صياغة الفقرة محيرة بعض الشيء ..

إننا كيف يناقش مجلس الوزراء مشروع خطة الأداء الحكومي لعام 2014م، بناء على المذكرة المقدمة من أمين عام مجلس الوزراء بهذا الشأن.. ثم يكلف أمين عام المجلس بإعداد مشروع هذه الخطة وفقاً لعدد من الاتجاهات والمتمثلة في السياسات العامة الرئيسية !!!

هل ناقش مجلس الوزراء مشروع الخطة بالفعل أم أنه اطلع على مقترح مشروع الخطة.. وإذا كان العام 2014م قد بدأ بالفعل، فكان المفروض أن تكون خطة الأداء الحكومي قد أعدت وأقرت بالتزامن مع مشروع الوزارة العامة للعام الجديد.

من المؤكد أن هناك خللاً في أسلوب صياغة خبر الاجتماع الأسبوعي الأخير لمجلس وزرائنا المقرر ..

ومن المؤكد أيضاً أن خبر الكلام .. وليس إلى تحويل هذا الخبر إلى عبء على المستمعين والمشاهدين وقراء الصحف الرسمية، وربما إلى مجرد هدرة لا تغني

ولا تسمن من جوع.